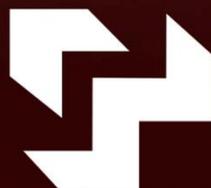


دراسات محكمة

باراديغم الليبرالية

د. فريد لمريني

أستاذ باحث ورئيس قسم الفلسفة، جامعة محمد الأول/المغرب



- ما الليبرالية ؟ - تصدير

- *“Liberalism is more than one thing. On any close examination, it seems to fracture into a range of related but sometimes competing visions”.*

- **Stanford encyclopedia of philosophy**

First published Thu Nov 28, 1996; substantive revision Mon Jan 22, 2018 -

- *« Le libéralisme est une philosophie, mais aussi un moment de l’histoire ».*

- **Georges Burdeau, le libéralisme.**

- *«Un système d’idées aussi répondu, aussi fort et aussi tenace doit bien avoir une consistance, et il se trouve ... que la consistance du libéralisme, s’est constituée avant lui. Pour qu’on puisse édifier une ligne politique, il a fallu que soit admise et diffusée la conception du monde qui la sous – tend».*

- **Pierre François Moreau, Les racines du libéralisme : Une anthologie**

- *«Le socialisme est un libéralisme, plus la démocratie sociale»*

- **Jean ELLeinstein, Histoire du communisme (1917-1945)**

- *“Justice is the first virtue of social institutions, as truth is of systems of thought”*

- **John Rawls, A Theory of Justice**

“The dualism in political liberalism between the point of view of the political conception and the many points of view of comprehensive doctrines is not a dualism originating in philosophy. Rather, it originates in the special nature of democratic political culture as marked by reasonable pluralism. This special nature accounts, I believe, at least in good part, for the different problems of political philosophy in the modern as compared with the ancient world .”

- **John Rawls, Political Liberalism (expanded Edition 2005)**

-Abstract-Summary:

By liberalism we mean as a paradigm, that conceptual apparatus that structures its philosophical space as a distinct vision of the world, and therefore it is from this perspective, one of the main epistemes that refine the era of modernity, and one of the cognitive transmuting systems throughout its powerful historical process. In that sense, liberalism is not only, as Abdullah Laroui observed and emphasized with remarkable intelligence, a party's ideology or a political sect, among others. It is the logic and intellectual spirit of the modern world.

Based on this historical critical evaluation of a professional historian, and in light of our personal theoretical hypothesis, this research seeks to accurately encompass all the concepts that build and legitimize this logic, globally, from the nineteenth century to the present day. That being said, these concepts were born through huge human experiences, and endless revolutions, over a long time period from the fifteenth century to the nineteenth century.

How, then, did these conceptual schemas coalesce into a common philosophical source? And how did the ideas, tendencies, ideological mixtures, critical sense and intelligent historical intuition, correlated to this concept, all come together to contribute in varying degrees, to transforming this common source into a loud and self-confident advocate, and therefore, how did it itself become a legitimate spokesman in the name of an entire era that is universally and globally proud of itself?

Key words:

-Paradigm - Liberalism - political philosophy - Freedom - State - individualism - Citizenship

الملخص:

نعني بالليبرالية باعتبارها باراديغم، ذلك الجهاز المفاهيمي الذي يهيكل فضاءها الفلسفي كروية متميزة للعالم، وبالتالي فهي من هذا المنظور، أحد الاستيمات الرئيسية التي تصقل عصر الحداثة، وأحد الأنساق المعرفية الانعطافية في صيرورتها التاريخية القوية. والليبرالية بهذا المعنى، ليست فقط، كما سبق لعبد الله العروي أن لاحظ وشدد على ذلك بذكاء لافت للنظر، ايدولوجية حزب أو مذهباً سياسياً من بين مذاهب أخرى. إنها منطق العالم الحديث وروحه الفكري.

بناء على هذا التقدير التاريخي النقدي لمؤرخ محترف، وفي ضوء فرضيتنا النظرية الشخصية، يسعى هذا البحث إلى الإحاطة الدقيقة بكل المفاهيم التي تبني هذا المنطق وتشرعنه على المستوى الكوني منذ القرن التاسع عشر إلى حدود اليوم. مع العلم أن هذه المفاهيم بالذات، سبق أن تشكلت

كحصيلة لتجارب بشرية ضخمة، ولثورات لا حد لها، على مدار زمني طويل من القرن الخامس عشر الى القرن التاسع عشر. كيف تجمعت إذن هذه الجداول المفاهيمية في مصب فلسفي مشترك؟ وكيف انتظمت أفكارها وميولها وأمزجتها الإيديولوجية، وحسبها النقدي وحدثها التاريخي الذكي، لتساهم كلها بنسب متفاوتة، في تحويل هذا المصب المشترك إلى مرافعة صاخبة ووثقة من نفسها، وبالتالي، كيف تحولت هي بالذات إلى ناطقة شرعية باسم عصر كامل وجغرافيا كونية فخورة بذاتها؟

كلمات مفاتيح:

باراديغم- الليبرالية-الفلسفة السياسية- الحرية- الدولة -الفردانية- المواطنة

مقدمة

في التاريخ الطويل لمفهوم الليبرالية، تلتقي مجموعة كبيرة من المفاهيم الفلسفية والسياسية والاقتصادية التي تتبادل علاقات معقدة الى حد بعيد. غير أن نضجها الفكري لم يكن سوى نتيجة منطقية وموضوعية لهذه العلاقات بالضبط. ومن ذلك نلاحظ كيف تقوم موسوعة ستانفورد الفلسفية، بتوصيفها كمجرى نظري وتاريخي متنوع وبالغ التعقيد، لكنه تنافسي وأحياناً تناقضي، من حيث يبدو ملاحقاً تكاملية¹.

تسعى الدراسة الآتية الى القيام بتحليل تاريخي نقدي لكل التقاطعات الابستمولوجية بين هذه الجداول المفاهيمية التي تصب، بمنطق الصيرورة التاريخية، في هذا المصعب المفاهيمي الكبير للمفهوم المركزي، خالقة في نهاية الأمر هذا الابستميمي المركزي الذي تحوم حوله كل الأفكار الكبرى التي تؤثت الفضاء المعرفي والوجودي للفكرة الليبرالية، أعني كل الأفكار التي ابتكرتها وصلقتها و"مفهمتها" الفلسفة السياسية على مدار أربعة قرون من الزمن الحديث، لتؤول في الأخير الى باراديغم كوني ساحر الألوان، سمي بالليبرالية

1- مفهوم الحرية: من الطبيعي إلى الاجتماعي

يتأسس مفهوم الليبرالية، على المستوى النظري، على نظام مفاهيمي شمولي إذ: "في الوقت ذاته الذي تم فيه خلق الأسطورة الليبرالية، كانت كلمة الليبرالية نفسها تكتسي، رغم نشأتها الحديثة، نبرة متعددة الشكل"⁽¹⁾.

كان هذا المفهوم، كما ترسخ في الوعي الأوروبي الحديث، وكما تجذر في البنيات المادية للمجتمع، مرتبطاً، على المدى الطويل، بحركة تاريخية كبيرة من المطالب والتطلعات الثقافية والسياسية والسوسيو-اقتصادية وهذا ما يفسر هذه "النبرة المتعددة الشكل" التي تشير اليها سيمون غويار فابر". غير أنه إذا عدنا إلى الأصل الدلالي لكلمة الليبرالية، سنلاحظ أنها على العكس من ذلك، تقوم على مفهوم وحيد، هو مفهوم الحرية (Liberté).

كل الجهاز المفاهيمي للفكرة الليبرالية يستند على مفهوم الحرية كما صاغها الفكر الأوروبي الحديث، ويتأسس كنسق فكري مشروع، في ضوء

*1-Stanford encyclopedia of philosophy

First published Thu Nov 28, 1996; substantive revision Mon Jan 22, 2018.

(1)- Simone Goyard Fabre : Philosophie politique XVI^e – XX^e siècle (Modernité et humanisme) P.U.F, Paris 1987, p. 397.

منطلقات ومضامين وأهداف هذا المفهوم المركزي، لهذا فإن كل المفاهيم، كمفهوم الدولة الليبرالية، أو الملكية، أو الفرد، أو الديمقراطية، أو الحق... تؤول إلى أصلها المفهوم، بمعنى إلى فكرة الحرية.

ماذا تعني الحرية إذن بمدلولها الليبرالي؟

إن الحرية التي شكلت الأرضية الفكرية التي انطلقت منها الفلسفة الليبرالية، كانت في الواقع، مطلباً تاريخياً على المدى الطويل غير أن المنطلق الحاسم لمفهوم الحرية، كان هو الحرية كقيمة من صميم إنسانية الإنسان، بمعنى كقيمة للطبيعة الإنسانية في صفاءها الأزلي.

هذا المعنى الطبيعي للحرية، يجعل منها ثابتاً من الثوابت الأساسية في تدبير العلاقات الإنسانية في الحقل الاجتماعي أو السياسي أو الاقتصادي؛ وبما أن الحرية بهذا المعنى، تصبح فرضية مبدئية غير محتاجة إلى التدليل الفكري، فهذا يعني أنها فكرة ليست في حاجة إلى مشروعية نظرية، لأنها ليست منتوجاً من إنتاجات الاجتماع البشري، أو نتيجة توصل إليها الإنسان في سياق تجربة التعاقد الاجتماعي، أو ربما تجربة مريرة مع الاستخدام غير المشروع للسلطة والاستبداد.

نظراً لهذه الخصائص التي تتميز بها فكرة الحرية بمعناها الليبرالي، فإنها على المستوى النظري، تعتبر سابقة على التعاقد الاجتماعي، بل وسابقة على كل شكل من أشكال السلطة والحكم. لأنها لا تعبر عن حالة من حالات التاريخ الملموس أو مرحلة من مراحلها، بل تعتبر افتراضاً مبدئياً، أصله ما يسمى بالحالة الطبيعية (L'état de nature).

هذا ما يعنيه بالتحديد، أحد المنظرين الكبار للفكر الليبرالي، الفيلسوف الإنجليزي جون لوك، (1632-1704) حين يقول: "إن الناس جميعاً، بالطبيعة، أحرار، متساوون، ومستقلون"⁽²⁾. وهو نفس المعنى الافتراضي الذي طغى على روح أحد النصوص التاريخية الهامة التي قامت بدسترة هذه الفكرة، ونعني وثيقة الإعلان الفرنسي لحقوق الدولة والمواطن (1789). إذ تقول المادة الأولى فيه: "يولد الناس أحراراً، ومتساوين في الحقوق، ويبقون كذلك، والاختلافات لا يمكن أن تقوم إلا على أساس المنفعة العامة"⁽³⁾.

(2)-John Locke : Deux traités du gouvernement, trad., Gilson, Eds Vrin, Paris 1997, p. 189.

(3)- وثيقة الإعلان الفرنسي لحقوق الدولة والمواطن (1789) في "مجموعة النصوص القانونية المتعلقة بالحريات العامة وحقوق الإنسان، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، R.EMALD، الط 1، 1999، ص 125.

إن المرور من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية (L'état civi)، أو بمعنى أدق، المرور من الحرية الطبيعية إلى الحرية المدنية، يعتبر، بالنسبة للفكر الليبرالي، انتقالاً من التأسيس الافتراضي لمفهوم الحرية، إلى التأسيس الاجتماعي لها.

يصف جون. جاك روسو (1712-1778) Jean.Jacques.Rousseau في كتابه التأسيسي "العقد الاجتماعي"، كيفية الانتقال هذه وأبعادها التاريخية قائلاً: "إن المرور من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية يحدث في الإنسان تغييراً ملحوظاً، إذ يتم في سلوكه، استبدال الفطرة بالعدالة، وإعطاء أفعاله طابعاً أخلاقياً، كانت تفتقده في السابق"⁽⁴⁾.

إن المدلول التاريخي العميق لهذا التغير الكبير من الحالة الطبيعية إلى الحالة المدنية، كما هو واضح، هو بالتحديد مؤسسة (Institutionnalisation) الحرية من حيث هي، بالطبيعة، فطرة إنسانية، ثم تحويلها إلى عدالة مدنية، وبالتالي اجتماعية، ومن روح هذا التحليل الروسي [نسبه إلى روسو]، انبثقت المادة الثانية، من الوثيقة الفرنسية لحقوق الإنسان، إذ تقول: "إن هدف كل تجمع سياسي هو الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية غير القابلة للتقادم"⁽⁵⁾. فالحفاظ على الحقوق الطبيعية معناه الحفاظ على مكتسب فطري، من اللازم تحويله إلى عدالة اجتماعية وسياسية. وهذا ما يؤكد، أن الحرية، كحالة طبيعية، كانت منطلقاً مبدئياً وافتراضاً مستغنياً عن المشروعية النظرية، حين كان الفكر الليبرالي يصوغ ويؤسس معالم نظريته الاجتماعية والسياسية.

كان مفهوم "الحالة الطبيعية" هو الأصل الافتراضي لفكرة الحرية. لذلك، كان هذا المفهوم، موجهاً ضد كل أشكال الاستبداد الاجتماعي والسياسي والديني. ولعب هذا المفهوم، بمعنى ما، دوراً هاماً في بناء النظرية الاجتماعية الجديدة، وخاصة في بلورة فكرة المجتمع المدني (Sociét civile).

ورغم بعض الاختلافات بين منظري الفكر الليبرالي حول طبيعة هذا المبدأ التأسيسي (الحالة الطبيعية)، إلا أنهم: "اتفقوا جميعاً على منهجية معينة،

(4) - Jean Jacques Rousseau : Du contrat social, présentation, F.Bouchard, éditionsEgloff, Paris 1946, p. 61.

(5) وثيقة الإعلان الفرنسي: م.س، ص 126.

وهي طرح المسألة الاجتماعية بالعودة الافتراضية إلى أصل المجتمع، أي إلى "حالته الطبيعية"⁽⁶⁾.

لم تكن فكرة الحرية في عصر النهضة (La Renaissance) حقا طبيعيا أو مكتسبا اجتماعيا حائزا على مشروعية كلية، بمعنى أنها كانت حقا لطبقات اجتماعية دون أخرى، وربما لهذا السبب، كانت فكرة الحرية تحتل صدارة كل التحليلات الاجتماعية والسياسية في القرن السادس عشر، في مرحلة تاريخية تميزت بطغيان الاستبداد وتعسفاته واستخداماته اللا-عقلانية لمؤسسة الحكم، لهذا، يمكن القول، مع عبد الله العروي: "أن نظرية الحرية الحديثة تنشأ دائما بعد أن تعرف الليبرالية إخفاقا، ولو نسبيا، في ظرف تاريخي معين"⁽⁷⁾.

في هذا السياق التاريخي الذي يتميز بالتراوح بين التأسيس الفكري والإقرار المبدئي بفكرة الحرية، خضعت هذه الأخيرة، لتحويلات ومراجعات أساسية، من المستوى الديني إلى المستوى السياسي والاجتماعي. وأبانت حركة الإصلاح الديني الشامل (La Réforme) عن اجتهاد فكري أصيل، إذ لعبت دورا حاسما في تخليص المفهوم من شحناته اللاهوتية والميتافيزيقية، من أجل إدماجه في مسلسل التحولات التاريخية الشاملة للمجتمع.

هذه الحركة الفكرية، من حيث قامت بمراجعة نقدية لفكرة الحرية، ساهمت بالتأكيد في التطور التاريخي لهذه الأخيرة. وانتقالها من معنى " الحرية الروحية (Liberté spirituelle)" إلى "الحرية المدنية". لأن هذه الحركة أعادت النظر في الأصول المسيحية للفكرة، وجعلت مضمونها يتبدل من مطلب أخلاقي محض إلى مطلب اجتماعي وسياسي.

هكذا، كانت اللوثرية والكالفينية لحظتين حاسمتين في هذا المسار التاريخي الطويل لتطور مفهوم الحرية، حيث عمل لوثر Luther (1483-1546) على تطوير فكرة الحرية من خلال تكييفه لمفهوم السلطة مع متطلباتها الجديدة على الصعيدين الاجتماعي والسياسي، وقام بربط الحرية الإنسانية بالعمل كمسؤولية اجتماعية حقيقية. كما طرح كالفان Calvin (1509-1564) في كتابه الشهير Institutio Religiones Christiane (مؤسسة الدين المسيحي)، سؤالا جوهريا عميقا حول

(6) علي أومليل: " الفطرة والحالة الطبيعية أو إعادة النظر في نظام المجتمع"، في الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، المركز الثقافي العربي، الط 1 ، 1985، ص 65، (التشديد مني).

(7) عبد الله العروي: مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1993 ، ص 60.

إمكانية تحقق الحرية الروحية في المجتمع، محللا مختلف العوائق التي تحول دون هذا التحقق⁽⁸⁾.

من الواضح إذن، أن حركة الإصلاح الديني، وما يسمى تاريخيا بـ "فلسفة الحقوق الطبيعية"، ساهمت بتنظيراتها الأصيلة حول مفهوم الحرية، في ظهور وسيادة مفهوم آخر هو مفهوم الإنسان؛ نظرا لأن إخراج الحرية من إطارها الروحي أو الأخلاقي أو الديني، إلى الإطار الاجتماعي، يترتب عنه، منطقيا وموضوعيا، تأسيس مفهوم جديد للإنسان قائم على مرجعية عقلانية، عوض قيامه على مرجعية دينية مسيحية.

بالنتيجة، يمكن القول، أن ترسيخ مشروعية الحرية الليبرالية في الواقع الاجتماعي، نتج عنه، ترسيخ مشروع الإنسان كسيد للعالم، يستطيع إدارة المجتمع والطبيعية على حد سواء، في ضوء مبادئ العقل. وبهذا المعنى تخلص حقل السلطة السياسية نفسه من مشروعيته التقليدية، أعني أصوله اللاهوتية، وأصبح يقوم على مشروعية عقلانية يجسدها التعاقد الاجتماعي بين الحكام والمحكومين، أو بعبارة أوضح، بين المجتمع السياسي، والمجتمع المدني.

تميز القرن السابع عشر بتطورات مذهلة في حقل العلوم التجريبية، وهذا أدى إلى سيطرة متزايدة باستمرار للمعرفة والمناهج العلمية على القوانين الطبيعية، فتحول العقل العلمي إلى مرجعية أساس في تفسير الطبيعة وتحليلها، بعد أن كانت هذه الأخيرة، تجسيدا للإرادة الربانية. وهذا ما يسميه Georges Burdeau بـ: "علمنة القانون الطبيعي"⁽⁹⁾، ومعناه أن الإرادة الإلهية منذ ذلك الوقت صارت تمثل سلطة تنظيمية أولية فقط، لا مرجعية وحيدة في تفسير مجموع الحركة الطبيعية.

هنا بالتحديد، نهض المشروع الفكري للفيلسوف الهولندي سبينوزا Spinoza (1632-1677) محاولا حل بعض التناقضات بين المعرفة العلمية والوعي الديني، أو بعبارة أخرى، بين سلطة العلم والعقل، وسلطة الدين. وكان كتابه "رسالة في اللاهوت والسياسة"، ليس فقط، تأسيسا فلسفيا، للحرية باعتبارها غير متعارضة لا مع الإيمان الديني ولا مع سلامة السلطة السياسية

(8) جون جاكشوف لبييه: تاريخ الفكر السياسي-من المدينة الدولة إلى الدولة القومية، ترجمة محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة الثانية، بيروت، 1993 ص 256-267.

(9) - Georges.Burdeau : Le libéralisme,Seuil,Paris,1979 p. 30.

ومستقبلها⁽¹⁰⁾، بل أيضا، تحليل عميق لأصلين متناقضين للسلطة: أصلها اللاهوتي من جهة، وأصلها العقلاني من جهة أخرى.

إن السيطرة على الطبيعة والتحكم في قوانينها عن طريق استخدام العقل ومقتضياته، تعتبر نتيجة منطقية لتنامي سلطة الحرية، وحركة ترسيخها في البنيات المادية للمجتمع. لذلك، كانت هناك، على المستوى التاريخي، علاقة تلازمية وثيقة جدا، بين ترسيخ مشروعية العقل، وترسيخ مشروعية الحرية. إذ من المستحيل وضع خط فاصل بين سيادة الحرية وسيادة العقل.

هذه الجدلية العميقة بين مفهوم الحرية ومفهوم العقل، تشكل إحدى الأطروحات الفلسفية المركزية في الخطاب الفكري لفلسفة الأنوار (Les Lumières)، إذ هنا بالذات، يندرج المجهود التنويري الفلسفي لهيلفيسيوس Helvetius (1755-1685) أو فوليتير Voltaire (1694-1778) أو البارون دولباخ D'olbach (1723-1789) أو ديدرو Diderot (1713-1784) على سبيل المثال لا الحصر.

يمكن القول إن من أهم ما جاءت به فلسفة الأنوار، من خلال روحها العقلانية العنيدة وحسها النقدي العميق، هو أن تنظيراتها واقتراحاتها المختلفة، في تدبير الحياة الاجتماعية والسياسية سعت إلى هدف مزدوج، على حد تعبير P.F.Moreau، هو "إقناع الملوك والشعوب على حد سواء"⁽¹¹⁾ بالقيمة الاجتماعية لهذه التنظيرات الفلسفية. فقد سعت الفلسفة السياسية لعصر الأنوار بشكل مؤكد، إلى تحقيق هدف ملموس هو مخاطبة المجتمع والدولة في نفس الوقت: وانطلقت من فرضية أساسية تعتبر أن ليس هناك تناقض بين الحرية بمعناها الفردي والحرية بمعناها الاجتماعي، وهذا مكون أساسي من مكونات الأيدولوجية الليبرالية التي تنطلق من مبدأ التطابق والانسجام بين الفرد والسلطة السياسية، أو بين المجتمع والدولة، لأن الليبرالية مذهب فرداني (Individualiste)، تنادي بالحرية كمسؤولية اجتماعية وسياسية، وكأداة وحيدة لتحقيق السعادة والرفاهية الإنسانية. إنها في سياق هذه العلاقة التي يصعب تدبيرها بين المجتمع والدولة: "مذهب تفاؤلي، لا ينكر نقائص النظام الاجتماعي السائد، ولكنه يؤكد أنه سيقع تصحيحها عن طريق استخدام الحرية (بالتحديد)"⁽¹²⁾. إن الحرية بالنسبة لليبرالية هي الوسيلة الوحيدة والحصريّة لتحقيق السعادة والتقدم. ألم يكن هذا بالذات، مدخلا نقديا قويا في أشهر نظرية

دار التنوير، بيروت 1982، ص ص II.62/59 احسن حنفي: في الفكر الغربي المعاصر (10)

Pierre François Moreau : Les racines du libéralisme :Une anthologie,Seuil,Paris 1978,p : 93. (11)

Georges.Burdeau : Le libéralisme, p : 28. (12)

معاصرة للعدالة، وفي أعمق تنظير فلسفي لليبرالية السياسية الراهنة، عند الفيلسوف الأمريكي جون راولز

(1921-2002). (A Theory of Justice (1971 Political Liberalism 1993).

صحيح أن الفلسفة السياسية لـ مونتيسكيو (1689-1755) Montesquieu أو Le Baron de la Brède كما يعرف بذلك، مارست تأثيرا كبيرا على فلاسفة الأنوار. بحيث يمكن القول أنه: "يمثل النقطة الحاسمة في الفكر السياسي في القرن الثامن عشر"⁽¹³⁾، إذ أن كتاب ذلك العصر: "لم يستطعوا أن يفعلوا شيئا أكثر من أن يقيسوا أنفسهم به"⁽¹⁴⁾. غير أن تأثير الفلسفة السياسية الانجليزية في روح الثورة الفرنسية وفكر القرن الثامن عشر، خاصة في حالة الفيلسوف الانجليزي، جون لوك، كان له بعد خاص واستثنائي. وربما كان: "بالإمكان الحديث عن: استقبال المذاهب الفلسفية وخاصة السياسية للوك في فرنسا القرن الثامن عشر، تماما مثل الحديث عن استقبال الأرسطوطاليسية أو الحق الروماني في أوروبا، العصور الوسطى"⁽¹⁵⁾.

وبغض النظر عن شمولية أو نسبية هذا الإقرار، ونسبة أو مدى التأثير الذي مارسته الأطروحات السياسية لجون لوك على الفلسفة الفرنسية للقرن الثامن عشر، فإن ما هو أكيد، على مستوى التحليل التاريخي، هو أن التجربة السياسية الانجليزية، في مسلسل تطور التجربة السياسية الليبرالية ومداراتها المختلفة، كانت تجربة أكثر غنى وأكثر رسوخا في الواقع الاجتماعي، إذا ما قورنت بنظيرتها الفرنسية.

يقول جورج بيردو: "إذا كانت الديمقراطية الحاكمة هي الصيغة الدستورية التي انبثقت عنها الليبرالية، فإن الفضل في تحولها إلى نظام قابل للحياة، يعود في جزئه الأكبر، إلى الممارسة الإنجليزية"⁽¹⁶⁾.

صحيح أن مفهوم الحرية في الخطاب الليبرالي الفرنسي والإنجليزي، سعى إلى تحقيق نفس الأهداف الاستراتيجية، بل وانطلق من نفس الفرضيات، إلا أن توظيف أو تشغيل فكرة الحرية، على مستوى الحياة الاجتماعية، كان أكثر

، ذكره ج.ج.شوفالبييه: تاريخ الفكر السياسي ، م.س، ص. 406.S.Cotta(13)-

(14) ن.م، ص 406.

(15) نفسه ، ص 390. يتحدث عبد اللطيف المنوني أيضا عن تأثير جون لوك على معاصريه وعلى الأجيال اللاحقة :

Abdelatif Menouni : Histoire des idées politiques, (T.1), les éditions maghrébines, Casablanca 1985, p. 215.

(16) G.Burdeau : Le libéralisme p : 37.

وضوحاً وقوة في التجربة الإنجليزية، بمعنى أن الحرية في هذه الحالة، كانت تحميها ترسانة هائلة من القوانين والضوابط التنظيمية التي تجعلها أكثر فعالية، وأكثر حيابة للمشروعية الاجتماعية والسياسية، وهذا ما أدى موضوعياً، إلى ذلك التمايز بين الوعي السياسي الإنجليزي ونظيره الفرنسي.

إن ما يجمع بين الفلسفة السياسية الإنجليزية والفلسفة السياسية الفرنسية هو إنتماؤهما المشترك إلى منظور فكري وتاريخي شمولي واحد. إنه بالتحديد، الأفق الفكري للحدثة Modernité. ذلك الذي شكل نقطة تحول جذري بين زمنين : الزمن الوسيط والزمن الحديث.

هذا التحول التاريخي العارم، كان يطالب الفلسفة السياسية للأزمة الحديثة بأن تكون مهمتها ذات مساقين:

أولاً : تأسيس مفاهيم وتصورات جديدة للعالم.

ثانياً : نقد ومراجعة المفاهيم التي كان يرتكز عليها الزمن الماضي. فمن جهة : "كان عليها أن تستخرج العناصر البنيوية (...) والمنظورات الآنية والبعيدة التي تحدد الطابع النوعي للسياسات الخاصة بالحدثة"⁽¹⁷⁾. ومن جهة أخرى : " كان عليها أن تفكك، من داخل المجهود البطيء للمفهمة conceptualisation (...) الثوابت والرهانات الكامنة فيها، والتي بدونها لم تكن لتحصل على تمايزات نوعية سياسية خاصة"⁽¹⁸⁾.

في هذا الأفق المفاهيمي النقدي بالذات، توحدت تحليلات وأهداف الفلسفتين، الإنجليزية والفرنسية، وفي نفس الأفق، ستنخرط التنظيرات الفلسفية التاريخية والسياسية لفردريك هيغل Georg Hegel (1770-1831) Friedrich Wilhelm. فيما بعد، تلك التي ستؤدي إلى قيام خلاصة نظرية الدولة في الأزمنة الحديثة، لأن سؤال الدولة، بمعنى كيفية بناء الدولة الليبرالية أو دولة المعقولة الكلية، كما صورها هيغل بالذات، كان يعبر عن النتيجة الحاسمة والمنطقية⁽¹⁹⁾ للنزاع التاريخي الطويل، بين نظرية الحقوق الطبيعية ونظرية الحقوق الوضعية، وبالتالي بين مكتسبين كبيرين للأزمة الحديثة: الحرية كحق طبيعي، والحرية كحقوق سياسية وسوسيو-اقتصادية.

(17) Simone.Goyard Fabre, philosophie politique, op cit , p. 12.

(18) Ibid, pp. 12-13.

(19) Pierre.François.Moreau, Les racines des libéralisme, op cit, p. 93.

2- مفهوم الفرد: التعايش بين حريات مختلفة

في التاريخ الطويل الذي جسد الانتقال من مرحلة الحق الطبيعي (Droit naturel) إلى مرحلة الحق الوضعي (Droit positif)، تأسست معالم نظرية الدولة الحديثة.

لكن، تأسست بالموازاة مع ذلك، معالم مفهوم الفرد أو الفردانية (Individualisme). بل إن هذا المفهوم يعتبر عنصرا مؤسسا لنظرية الدولة وللنظرية الاقتصادية الليبرالية على حد سواء. إذ ربما كانت الليبرالية أكثر النزعات الفكرية في التاريخ الأوربي الحديث، إعلاء من شأن الفرد وقيمه.

اتخذ مفهوم الفرد في التصور الليبرالي، أبعادا ماهوية واضحة، إذ اعتبر في كل النصوص المؤسسة لمعالمه وخصائصه، بمثابة الغاية القصوى لكل اجتماع بشري. إن الفلسفة السياسية للثورة الفرنسية: "ترتكز كلها حول (إشكالية) تبعية الحرية السياسية للحرية المدنية أو الشخصية للفرد"⁽²⁰⁾. بمعنى أن مفهوم الحرية نفسه، لا يمكن تصويره إلا من منظور استناده على مصالح الفرد وحقوقه. وبما أن ترسيخ هذه المصالح والحقوق، يتم عن طريق سيادة القانون كناظم مركزي للتعاقد البشري، فإن هذه السيادة لا تجسد سلطة المجتمع فقط، بمعنى المصالح العليا لمجموعة إجتماعية، بل كذلك، مصالح وحقوق الفرد وحرياته المختلفة. أي سيادة الفرد في نهاية الأمر.

إن القوانين كالحرية، كلاهما من أصل طبيعي، إذ أن القوانين، كما يعرفها مونتيسكيو: "هي العلاقات الضرورية الناتجة عن طبيعة الأشياء"⁽²¹⁾. فالحق في الحرية، وهي من أصل طبيعي، لا يمكن أن يصونه ويحميه إلا سلطة طبيعية كذلك، هي سلطة القانون بالضبط. ومن روح القوانين الطبيعية، انبثقت القوانين في بعدها الاجتماعي والسياسي.

إن سيادة القانون كما تم تأصيلها في ثقافة الثورة الفرنسية كانت موازية لتأصيل سيادة العقل. لأن سيادة القانون لم يكن لها إلا معنى واحدا هو تشخص العقل في العلاقات البشرية، وهذه هي الصيغة الوحيدة، بالمعنى الليبرالي لسيادة الحقوق والحرريات الفردية.

وهذا الطابع المزدوج للحرية، كتجربة تاريخية لتحقيق استقلالية الفرد وكنصر جوهرى ومؤسس للتعاقد الاجتماعي والسياسي، هو ما يفسر لنا هذا

(20)- Georges.Burdeau : La démocratie, ed Seuil, Paris 1956, p. 20.

(21)Montesquieu (ch.Louis de secondat) de l'esprit des Lois (2 Tomes (T.1) éd Flammarion, Paris 1979, p. 123.

التوتر الفكري الحاد الذي يخترق كل الفلسفة السياسية والحقوقية للأزمة الحديثة، خاصة في شقها الأنواري، لأنها كانت تسعى إلى تحقيق التوافقات ورسم معالم التوازنات الضرورية، لصيانة الحريتين: المدنية من جهة والسياسية من جهة أخرى، أو بمعنى آخر، فقد كانت تضع الحدود الفاصلة بين الحرية في حقل المعتقد الفردي، والحرية في حقل المؤسسات السياسية والسوسيواقتصادية.

يقول رايمون آرون Raymond Aron في تعريف الحرية : " إذا استبعدنا المعنى الفلسفي أو الميتافيزيقي للحرية؛ فإن هذه الأخيرة، يمكن تعريفها، على المستوى التحليلي، كضمانة معطاة لكل واحد منا، بأنه يمكن له أن يفعل أو لا يفعل هذا أو ذاك، دون أن يمنعه غيره من أن يفعل ما يريد فعله، أو يضطره إلى فعل ما لا يريد فعله. إن حرية التعبير والحرية الدينية، وبالإجمال كل الحريات الشخصية، تدخل في نطاق هذا التعريف"⁽²²⁾.

هذا التعريف، كما هو واضح، ينطلق من عنصرين حاسمين في تحديد مفهوم الحرية : القانون كضمانة من جهة، والفرد

كغاية قصوى من جهة أخرى.

إن وحدة الجسم الاجتماعي في التصور الليبرالي، تقوم على مبدأ استقلالية الفرد؛ والقانون هو الذي يحرس ويحمي هذه الاستقلالية، غير أنه أيضا يراقب هذه الأخيرة، لأنه الإطار الأسمى لتحقيق الفعل الاجتماعي، والمبرر الأعلى للإرادة العامة، أي إرادة المجموعات الاجتماعية المختلفة.

تعود أصول مفهوم الحرية كاستقلالية فردية إلى التحليلات الفلسفية العميقة لأمانويل كانط (Emmanuel Kant 1724-1804) لأن هذا الأخير، طرح بعمق فذ، مسألة العلاقات المعقدة والتوترات الحادة التي ترتسم في الواقع الاجتماعي والأخلاقي، بين الحقوق والواجبات الفردية. إن كانط هو من صاغ بحس نقدي كبير، ذلك السؤال النظري العريض: ما هي مجالات وحدود الحريات الفردية؟ وبين كيف أن التعايش بين حريات مختلفة ومتنافرة ، أمر ممكن، إذا كانت هذه الحريات قائمة على مرجعية وحيدة هي سيادة القانون.

صحيح أن الحرية الكانطية كانت حرية مثالية، إلا أن دورها كان كبيرا في تطوير واغناء نظرية الحق ونظرية القانون في الفلسفة السياسية الليبرالية. فحين يعرف ج.ج.روسو القوانين بأنها: "شروط الاجتماع المدني"⁽²³⁾. فإن مفهوم

-Raymond Aron : Essai sur les libertés, ed hachette, Paris 1998, p. 218.

(23) - J.J.Rousseau : Du contrat social, op cit, p. 57

القانون بهذا المعنى، ليس إلا الضامن الحاسم، والناظم المركزي للاجتماع المدني، وبالتالي ذلك النظام الحقوقي الذي يسهر على إدارة ذلك التعايش بين حريات مختلفة ومستقلة بالمعنى الكانطي.

في هذا السياق نفسه، يعرف ج.ج.روسو، العقد الاجتماعي بقوله: "إذا استبعدنا من العقد الاجتماعي، ما ليس من ماهيته، سنجد أنه يمكن اختزاله في الكلمات الآتية : كل منا على حدة، يضع بشكل مشترك، شخصه وكل قوته، تحت الإدارة السامية للإرادة العامة"⁽²⁴⁾، أي بالتحديد تحت سلطة القانون. وخضوع الإرادة العامة (La volonté générale) لسلطة القانون، هو ما جعل روسو يعتبرها: "غير قابلة للتجزئ"⁽²⁵⁾، أي أنها شمولية ومطلقة.

3- أولويات الفردانية: الملكية والمواطنة

يتميز الخطاب الليبرالي، على المستوى النظري، بانسجام كبير، بين مستوى التحليل الاجتماعي ومستوى التحليل الاقتصادي، بمعنى أن كلا التحليلين، يقومان على أطروحات واحدة. لهذا، كان مفهوم الفرد، كما ترسخت مضامينه ومعالمه في الأنسجة والبنى الاجتماعية، يتضمن ويؤسس لمفهوم آخر هو مفهوم الملكية (Propriété).

يعتبر François Moreau أن ظهور كتاب Recherches sur la nature et les causes de la richesse des nations (أبحاث حول طبيعة وعوامل ثروة الأمم) للاقتصادي الإنجليزي Adam Smith (1723-1790)، كان منعطفًا كبيرًا في تاريخ النظرية الاقتصادية الليبرالية، وبشكل محدد، في التحول من مذاهب الحق الطبيعي إلى الليبرالية بمدلولها الخاص : "صحيح أن آدام سميت يهتم بمجال خاص، فيه يجدد بالمقارنة مع الاقتصاديين السابقين عليه، غير أن مجال تدخله التجديدي منح له، بعد أن تم تحضيره خلال قرنين من التفكير حول الفرد والآلة الاجتماعية"⁽²⁶⁾.

تشكلت معالم النظرية الاقتصادية الليبرالية إذن، بناء على موروث مفاهيمي كامل حول الثقافي والاجتماعي والسياسي. لهذا، فإن المفاهيم الاقتصادية نفسها، تلك التي ينطلق منها آدام سميت أو حتى ديفيد ريكاردو (1772-1823) David. Ricardo كمفاهيم العمل، والتبادل السلعي، والملكية

(24) - Ibidem, p. 57.

(25) - Ibid, p. 69.

(26) - P.F.Moreau : Les racines de libéralisme, p. 75.

العقارية: "كانت قد خضعت لتأملات طويلة خارج دائرة الاقتصاد"⁽²⁷⁾، أي خارج النظرية الاقتصادية الليبرالية.

ليس فقط مفهوم الملكية هو الذي يتأسس على مفهوم الحريات الفردية، بل إن كل الآلة القانونية المنظمة للمجال الاقتصادي، تنطلق منه وتؤول إليه كغاية قصوى. إذ أن: "حرية التجارة أو العمل وحرية تأسيس المقاولات الصناعية (...). هذه كلها تتأسس على الحقوق الفردية"⁽²⁸⁾.

تقوم النظرية الاقتصادية الليبرالية على مبدأ الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ووسائل تحقيق الثروة المادية للمجتمع، بل يمكن القول، أن من بين الأهداف الإستراتيجية التي تسعى إلى تحقيقها الليبرالية السياسية ذاتها، غاية ذات أهمية قصوى، هي حماية الملكية، وضمان قانونيتها ومشروعيتها في الواقع الاقتصادي والاجتماعي. علاوة على ذلك، فإن مكانة الملكية في ميثاق (1789) الفرنسي، أو ميثاق (1793) الأمريكي على حد سواء، تعادل مكانة حقوق الإنسان السياسية والسوسيو- ثقافية. فالمادة الثانية من الإعلان الفرنسي تعتبر أن حقوق الإنسان الطبيعية هي: "الحرية، الملكية، الأمن، ومقاومة الطغيان"⁽²⁹⁾.

من الواضح، أن الملكية مكون أساسي من مكونات الحرية الليبرالية، إذ لا فرق بين الحق في الامتلاك الفردي للثروة ووسائل الإنتاج المختلفة في المجال الاقتصادي، والحق في الاستقلالية الفردية في المجال الثقافي أو الاجتماعي، بل زيادة على ذلك، يعتبر: "هدمًا لكل البناء الليبرالي، أن نقوم بالتشكيك في القناعة الرباعية التي يركز عليها وهي: الملكية حق طبيعي، هي حرية، هي معيار المدنية (Civisme)، وهي محرك التقدم"⁽³⁰⁾.

إن ربط الليبرالية للملكية بالحرية والحق الطبيعي أمر واضح من منظور حقوقي وقانوني، كما ورد في إعلاني 1789 و 1793، ذلك المنظور الذي استند على تنظيرات جون لوك⁽³¹⁾، ومدرسة القانون الطبيعي للقرن الثامن عشر.

(27) - Ibidem.

(28) Ibid p. 8.

(29) - وثيقة الإعلان الفرنسي (1789)، م.س، ص 127.

(30) G.Burdeau : Le libéralisme, op cit, p. 75.

(31) - John Locke : Deux traités de gouvernement. Op cit, pp. 152-165.

أما ربط الليبرالية للملكية بالمدينة، فهي فرضية جوهرية في كل الأطروحات الفكرية لعصر الأنوار، إذ : "عندما صرح البارون دولباخ (مثلا) أن " المالك (Le propriétaire) هو وحده المواطن الحقيقي"، فإنه لم يكن إلا معبرا بشكل حاد، عن قناعة كل فلاسفة وكتاب القرن الذي ينتمي إليه"⁽³²⁾.

وأما اعتبار الليبرالية للملكية شرطا لازما للتقدم، فإنها تستند في ذلك على التنظيرات الاقتصادية الإنجليزية حول شروط وإمكانات تراكم رأس المال، بمعنى الشروط الضرورية لتحقيق التراكم في الثروات والخيرات والمنافع المادية العمومية، وبالتالي لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وتلك بالذات، المهمة التاريخية الكبرى للطبقة البورجوازية.

تقوم النظرية الاقتصادية الليبرالية، كنظرية فردانية، على تشجيع روح المبادرة الاجتماعية والاقتصادية، لأنها تعتبر الفرد شرط تراكم الثروة وغايتها القصوى.

تعتبر الليبرالية الفرد، بما يمتلكه من إمكانيات وطاقات على الابتكار والعمل والتجديد، شرط تحقق الثروة الوحيد، لأنه من يستطيع صيانتها والحفاظ عليها، كما حرص جون لوك على تأكيد ذلك، وشرط تحقيق واستمرارية التقدم الاقتصادي والاجتماعي، تلك الاستمرارية التي تقتضي صيانة الملكية، باعتبارها صيانة لتلك الطاقات المتجددة بالذات.

يرتكز مفهوم الفرد والفردانية، كما صاغته العقلانية الحديثة ونظريات الحق الطبيعي، على المستوى الفلسفي من جهة، وكما عالجت وحلته النظرية الاقتصادية الليبرالية، على المستوى الاقتصادي من جهة أخرى؛ على مفهوم المواطن والمواطنة (Citoyen et citoyenneté).

هذا المفهوم، يحدد بشكل شمولي ومطلق، طبيعة الفعل الاجتماعي والسياسي للأفراد في الثقافة الليبرالية، إذ ليس هناك أفراد متمتعون حقا بالحرية، فاعلون ومبادرون ومنتجون ومبتكرون، بل ومساهمون في حركة التقدم، إلا من حيث يمثلون ويجسدون في المجتمع الليبرالي مواطنين حقيقيين.

كيف يمكن أن نفهم الطابع الجوهري لمفهوم المواطنة في الثقافة الليبرالية؟ وماذا يعني المواطن بالتحديد؟

تعود قدسية مفهوم المواطنة وأولويته الحاسمة في تاريخ الليبرالية، إلى ارتكازه على إحد الثوابت المؤسسة للخطاب الليبرالي نفسه، أعني، أولوية

(32)G.Burdeau : Le libéralisme, p. 81.

الاجتماعي (Le social) على السياسي (Le politique)، كيف ذلك؟ هذا يقتضي تمييزا نظريا، ومنهجيا، بين الفرد والمواطن!

الفرد في التصور الليبرالي الأصلي، إنسان يتمتع بالحرية. إنه على حد تعبير طوكفيل Toqueville، وهو أحد المنظرين البارزين للحرية الليبرالية: "خلق عاقلا، يستطيع حسن التصرف، يملك حقا لا يقبل التفويت، في أن يعيش مستقلا عن الآخرين في كل ما يتعلق بذاته، وأن ينظم كما يشاء حياته الشخصية"⁽³³⁾.

هذا التعريف يعني أن الحقل الخاص بحرية الفرد، في ماهيتها، هو مجال المعتقد الذاتي وكل ما يتعلق بحياته الشخصية، وفي هذا السياق بالتحديد، نفهم جيدا موقف الليبرالية من الدين، إذ أنها تعتبر أن المعتقد الديني شيء خاص بالحياة الشخصية، بمعنى بالفرد، وليس بالدولة ولا بالمجتمع. أما مفهوم المواطنة، فإنه يرتبط بشكل ملموس ومباشر بالمؤسسات والحقوق والواجبات السياسية والسوسيو-اقتصادية المختلفة للفرد كمواطن، وبالتالي، فهو يرتبط، بالمجتمع والدولة، أي بمصالحهما المشتركة، وبالتالي بالإرادة العامة (La volonté générale) إذ أن هذه الأخيرة هي الضامن وحدها لاستقلالية الفردية وللتوازنات والتوافقات الجوهرية بين الأفراد والمجتمع والدولة. يعبر روسو عن ذلك قائلا: "إذا كان التعارض بين المصالح الخاصة هو الذي أدى إلى ضرورة تأسيس المجتمعات، فإن التوافق بين هذه المصالح، هو الذي جعلها (المصلحة العامة) ممكنة"⁽³⁴⁾.

إن الفرد كائن حر، من حيث يمتلك الوسائل والضمانات الكفيلة بجعله سيد عالمه الذاتي والشخصي، والمواطن كائن حر، من حيث يتمتع بمجمل حقوقه السوسيو - ثقافية والسياسية والاقتصادية، وخاضع في نفس الوقت لما تسميه الثقافة الليبرالية بالإرادة العامة. والإنسان، سواء في تجربته كفرد، أو في تجربته الأخرى كمواطن، كائن خاضع للقانون أولا وأخيرا.

بهذا المعنى، وفي هذا السياق من التعارضات والتوافقات، أسست الليبرالية فكرتها الديمقراطية.

إلا أن ميلاد الثقافة الديمقراطية في المنظور الليبرالي، لم يكن ممكنا: "إلا على أساس أن المجتمع السياسي يعني (أولا وقبل كل شيء) بناء مؤسساتها،

طوكفيل، في عبد الله العروي: مفهوم الحرية، م.س، ص 44. Toqueville. (33) -
J.J.Rousseau : Du contrat social, op cit, p. 67. - (34)

غايتها المركزية هي التوفيق بين حرية الأفراد والجماعات، ووحدة النشاط الاقتصادي والقواعد القانونية⁽³⁵⁾. بمعنى أن المجتمع السياسي، مطالب بأن يتعامل مع المجتمع المدني، لا كمواطنين فقط، بل كأفراد أيضا. لأن المواطنة، على حد تعبير السوسيولوجي المعاصر Alain Touraine : "ليست مبدأ كافيا لبناء الديمقراطية"⁽³⁶⁾، فهذه الأخيرة وفي جوهرها : "لا يمكن اختزالها في مجموعة من الضمانات المضادة للسلطة المستبدة"⁽³⁷⁾.

إن أولوية الاجتماعي (Le social) على السياسي (Le politique) هو الضمانة الوحيدة والحاسمة لمنع طغيان السلطة المستبدة، بمعنى التجاوزات المختلفة والمحتملة لاستعمال السلطة من طرف الدولة، وبكلمة واحدة، فإن أولوية الاجتماعي على السياسي، هي الضمانة الوحيدة لأولوية المجتمع المدني على المجتمع السياسي.

غير أن هذه الأولوية لا تتحقق ولا تترسخ في البنيات الذهنية والمادية للمجتمع، إلا إن كان هذا الأخير يتشكل من مواطنين حقيقيين. فالمواطن كائن حر وخاضع للقانون، ولكنه في ماهيته أيضا، طرف أساس في حماية ذاته من خطر الاستبداد. لهذا، فإن عدم حضوره الكامل في العملية الديمقراطية، يعني فسح المجال أمام السلطة المستبدة. وفي هذه الحالة، يستحيل الحديث عن وجود مجتمع مدني. بل وتنهار بالكامل، إحدى الثوابت المؤسسة للثقافة الليبرالية نفسها، أعني، أولوية الاجتماعي على السياسي.

يتشكل المضمون الملموس لمفهوم المواطن، في ضوء معيارين حاسمين :
أولا : طبيعة القانون ومدى إمكانية تطبيقه أو خرقه.

ثانيا : طبيعة الدولة القائمة، بمعنى الكيفية التي تتم بها ممارسة القانون، والطريقة التي تخاطب بها الدولة المجتمع.

في المستوى الأول: يمكن القول إنه ليس هناك مواطنون في مجتمع لا يخضع كل أفرادهم للقانون . أولا لأن القانون، كما تصورته الثقافة الليبرالية، وكما جاء في تعبير روسو مثلا : "يدخل في عداد المقدسات"⁽³⁸⁾. ثانيا : لأن المجتمع المدني بالذات مطالب بأن يكون سلطة مؤسسة، قادرة على فرض احترام وهيبة القانون.

(35) - Alain Touraine : Qu'est ce que la démocratie ?,Fayard,Paris 1994, p. 29.

(36) - Ibidem , p. 28.

(37) - Ibid , p. 88.

(38) - ج.جاك ستوفالبيه : تاريخ الفكر السياسي. م.س، ص 489.

يقول جون لوك في هذا السياق : "أينما وجد أشخاص ليست لهم إمكانية اللجوء إلى سلطة من هذا النوع (سيادة القانون): فهم يظلون دائما في حالة الطبيعة l'état de nature⁽³⁹⁾. أي أن هؤلاء ليسوا في هذه الحالة، إلا أفرادا متمتعين بحريتهم الطبيعية، دون أن يتمكنوا من تفعيل هذه الأخيرة، وتحويلها إلى سلطة أو قوة اجتماعية، في مقابل قوة الدولة وبالموازاة معها. إنهم في هذه الحالة، بالنسبة لجون لوك ليسوا مواطنين حقيقيين.

في المستوى الثاني: يمكن القول أنه ليس هناك مواطنون بالمعنى الدقيق للكلمة، حيث هناك دولة مستبدة، أو على الأقل، غير ساهرة، بشكل موضوعي وملموس على تطبيق القانون. بمعنى آخر، ليس هناك مواطنون حقيقيون في مجتمع لا يطبق القانون ولا يخضع لأوامره المقدسة.

4- الليبرالية والتدبير الصعب للعلاقة بين المجتمع والدولة

ليست وظيفة الدولة الليبرالية هي تعبئة المجتمع، بل خدمته، بمعنى أن الدولة، في هذه الحالة، ملزمة بأن تكون ساهرة على استقلالية المجتمع عنها. إذ، بهذا المعنى، لا يمكن للدولة أن تتدخل في التوجيه أو التخطيط لحسابه الخاص. لأن المجتمع، في المنظور الليبرالي، ليس هبة من الدولة أو إحدى عطاياها، بل إن الدولة نفسها، ليست دولة مشروعة إلا لأن مجتمعا أرادها وشرعنها.

في هذا السياق الدقيق بالضبط، يستدعي مفهوم الدولة الليبرالية، مفهوم المواطن، باعتباره سلطة مؤسسة ومستقلة. لأن غياب المواطن أو عدم قيامه بوظائفه بشكل كامل، يعني، اختراق الدولة للمجتمع، وبالتالي سقوط إحدى الثوابت الأساس للثقافة الليبرالية. إن اختراق الدولة للمجتمع، يؤدي إلى نتيجة غير مقبولة بالمنطق الليبرالي. وهي أولوية السياسي على الاجتماعي.

ربما أمكن القول أن الفراسة النظرية لفردريك هيجل، كانت عميقة جدا، ليس فقط، حين أكد على العلاقة التلازمية بين قيام الدولة وقيام المجتمع المدني، بل خاصة حين لاحظ أن هذه العلاقة لها سمات معقدة، ولها طابع تناقضي عميق جدا.

إلا أن الثقافة الليبرالية، في هذه النقطة بالذات، تنطلق من فرضية أساس هي عدم التناقض بين سلطة الدولة وسلطة المجتمع، وبالتالي فهي تنطلق من

John Locke : Deux traités , op cit, p. 185.-(39)

فكرة الانسجام والتكامل بين السلطتين: لكن هذا الانسجام المفترض، لا يعني إنكارا للتناقض في حد ذاته، بل إن له شرطا موضوعيا وحاسما: خضوع الدولة والمجتمع على حد سواء، لسلطة القانون، لأن القانون، بالمعنى الليبرالي، لا يكفل فقط حقوق طرف دون آخر. إنه في خدمة الدولة والمجتمع، في نفس الوقت.

الدولة، بهذا المعنى، هي شرط الحرية، ودعامتها المؤسساتية، لا عائقها أو خصمها. صحيح أن العلاقة بين الفرد والدولة، شهدت على المستوى التاريخي كثيرا من الاختلالات، وكثيرا من أشكال التوتر والتعارض، إلا أن مبدأ التعايش المفترض هذا، مبدأ أساسي في الخطاب الليبرالي. لأن: "دور الدولة ليس هو خلق عالم جديد، ولا إعفاء الفرد من مسؤولياته"⁽⁴⁰⁾. بل ضمان استقلاليته، ككائن اجتماعي وواع وفاعل في عملية التقدم الاجتماعي.

عبر هيجل عن وعي حاد بأشكال التوتر والتعارض بين المجتمع والدولة، إلا أنه علاوة على ذلك، وعى بعمق أيضا، أن بناء دولة قوية ومنظمة، هو الضمانة الوحيدة لحماية الحرية نفسها من جهة، وهو الصيغة الوحيدة للانخراط في حركة التاريخ والانتماء إليه بشكل حقيقي، من جهة أخرى. هذا التفسير وهذا الحماس الهيجليان لطبيعة الدولة ودورها في ترسيخ الحرية من أجل تأسيس المدنية والانتقال بها إلى الفعل التاريخي الملموس، يعود إلى الإشعاع المتميز للثقافة الليبرالية في المرحلة التاريخية التي كتب فيها هيجل تنظيراته حول كيفية بناء الدولة العصرية، أي في القرن التاسع عشر. إذ أن هذا القرن، على حد تعبير جان توشار: "هو قبل كل شيء قرن الليبرالية"⁽⁴¹⁾. بل يمكن القول مع ميخائيل بيديس Michael..Biddis أيضا: "إن الليبرالية الأوروبية، حوالي 1870، كانت قد حققت فعلا ذروة إشباعها الذاتي"⁽⁴²⁾.

إلا أن هيجل في الواقع، كان ينطلق بشكل خاص، من الوضع التاريخي المتميز لألمانيا. ومن المؤكد تاريخيا، أن ألمانيا كانت متأخرة جدا، بالمقارنة مع إنجلترا أو فرنسا. لهذا بالذات استهوته تجربة الثورة الفرنسية، ومارست عليه

(40) - G.Burdeau : Le libéralisme, p. 55.

(41) - Jean Touchard : Histoire des idées politiques. 2 - du XVIIe siècle, à nos jours P.U.F, 8ème édition , Paris 1981.

: " إن تاريخ الأفكار السياسية في القرن التاسع عشر يهيمن عليه ازدهار الليبرالية على المستوى الكوني"، J.Touchard - يقول ص 516.

(42) - Michael Biddis : Histoire de la pensée européenne 6 - l'Ere des masses. Trad de l'anglais, G.Carasso et M.Sinux, ed Seuil, Paris 1980, p.101.

غواية استثنائية، وتبين له أن وحدة الأمة الألمانية، لن تتحقق إلا بتأسيس دولة عصرية قوية، تكون تجسيدا للعقل، وتكون واعية تماما بمسؤولياتها التاريخية كاملة.

يعتبر عبد الله العروبي، أن نظرية الدولة شأن ينتمي للأزمة الحديثة، لأنه يميز بين من فكر في الدولة ومن وضع لها نظرية حقيقية⁽⁴³⁾. بناء على ذلك، يعتبر العروبي أن هيجل هو أول من وضع نظرية للدولة⁽⁴⁴⁾، لأنه تمكن، على المستوى الفلسفي، من صياغة كل الأطروحات السابقة المتعلقة ببناء الدولة، ولأنه عالج بعمق نظري كبير مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع. وسيأتي بعد هيجل باحث سوسيولوجي ألماني ذكي، هو ماكس فيبر (1864-1920) Max Weber، منطلقا من العقلانية الهيجلية، ومن التحليلات التاريخية لكارل ماركس في نفس الموضوع، ليؤسس تصورا اجتماعيا وسياسيا مرجعيا للدولة الليبرالية. إن تاريخ الدولة الليبرالية، هو تاريخ تحويل الحقوق الطبيعية للإنسان إلى حقوق لها صبغة الشرعية القانونية، وفي هذا السياق الدقيق، يتحول مفهوم القانون إلى مفهوم الشرعية (La légalité).

وإذا كان من اللازم التمييز بين مفهوم الشرعية، من حيث أن هذه الأخيرة تعني التطابق مع القانون، وبين المشروعية (Légitimité)، من حيث أنها التطابق بين مختلف التشريعات والقوانين من جهة، والتصورات الاجتماعية المتعددة في النسيج الاجتماعي السائد، من جهة أخرى، بحيث من الممكن أن: "يكون الحكم شرعيا (légal) إذا كان يحترم القواعد القانونية الموضوعية، ولكن تلك القوانين، قد لا تكون نابعة من إرادة الشعب أو غير ملائمة مع طبيعة تفكيره. وفي هذه الحالة يكون الحكم شرعيا دون أن يكون مشروعا"⁽⁴⁵⁾؛ إذا كان من اللازم القيام بهذا التمييز الدقيق، فإنه من اللازم أيضا أن نؤكد أن الدولة الليبرالية، تعتبر نفسها الدولة الأكثر قدرة على إدارة هذا التباين أو التناقض بين حقل الشرعية وحقل المشروعية، لأنها تعتبر نفسها دولة حق وقانون (Un Etat de droit et de loi)، وضامنة

(43)- عبد الله العروبي: مفهوم الدولة، الط 5، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1993، ص 11.

(44)-يقول العروبي مبينا ذلك: " إنه يلخص أقوال أفلاطون وماكيافيلي . وينفذ أقوال أغسطس، روسو وكانط. عنده تتوحد كل الجداول القديمة. ومنه تتفرغ المذاهب العصرية. هو نقطة الوصل بين الفلسفة الكلاسيكية والفلسفة العصرية"، ن.م، ص 20.

(45)-- محمد ظريف : النسق السياسي المغربي المعاصر (مقارنة سوسيولوجية- سياسية) دار إفريقيا الشرق ، الرباط 1991، ص ص 173/174.

يتحدث الكاتب عن هذا التمايز المفاهيمي من خلال عرضه لمقتربين : الاختزالي الذي يؤكد على التوازن بين الحقلين، والتمايزي الذي ينطلق من أشكال التناقض بينهما، ص ص 171-174.

لاستقلالية المجتمع. إنها بعبارة واحدة، تعتبر هذا الأخير متشكلا من مواطنين لهم سلطة حقيقية، هي سلطة المجتمع المدني.

كتب بينجامان كونستان B.Constant (1767-1830) وهو أحد أعمدة الفكر الليبرالي في القرن التاسع عشر، في تمييزه بين ما يسميه حرية القدماء وحرية الحداثيين قائلا : "إن غاية القدماء كانت هي توزيع السلطة الاجتماعية بين المواطنين المنتمين لنفس الوطن، هذا ما كانوا يسمونه حرية. وغاية المحدثين (Les modernes) هي الأمن في الانتفاعات الخاصة. إن هؤلاء يسمون الحريات تلك الضمانات التي تكفلها المؤسسات لهذه الانتفاعات"⁽⁴⁶⁾.

من الواضح أن التمييز الذي أقامه Benjamain.Constant بين حرية القدماء وحرية المحدثين، يستند على التمييز بين حرية غير مؤسسة، وحرية لها كل الضمانات المؤسسية.

وحين يؤكد الفكر الليبرالي بأنه ليس هناك تناقضا بين عمل الدولة وعمل المجتمع، فهذا الافتراض ينطلق بالذات، من فكرة مركزية في ترسيخ الشرعية وتحويلها إلى مشروعية. إنها فكرة الانسجام والتكامل بين مختلف المؤسسات الحقوقية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية في رعايتها وصيانتها للحرية. هذا الانسجام شرط ضروري في عملية تطبيق القانون؛ أولا، لكي يكون هذا الأخير محايدا وفاعلا ومساهما بشكل حقيقي، في عملية التقدم. ثانيا: لكي يكون في نفس الوقت، ناطقا موضوعيا باسم الدولة والمجتمع. وفي هذه الصيغة بالتحديد، تصير الشرعية هي المشروعية نفسها. هكذا تتصور الليبرالية علاقة الدولة بالمجتمع، وهكذا بالذات، تصور هيجل وماكس فيبر بدوره دولتهما العقلانية وتمنيا صناعتها الحتمية للتاريخ.

خلاصة القول، إن الدولة الليبرالية في الجوهر، دولة لها وظيفة تديرية (gestionnaire)، أي تدير وإدارة الشأن العمومي وفقا للقانون. وبالنتيجة ، فإن خلق المجتمع أو تعبئته لا يدخل إطلاقا في اختصاصاتها. لأن الحكومة، كجهاز تنفيذي، له سلطة السهر على تطبيق القانون، ليست، في التصور الليبرالي: "إلا إدارة عليا"⁽⁴⁷⁾ خاضعة للقانون. وفي هذا السياق الدقيق، تتميز أطروحة جون لوك عن جان جاك روسو في تشديده القاطع، على أن الدولة الليبرالية هي دولة تقديس الحقوق الفردية، لا باعتبارها هبة منها كضامن أسمى للتعاقد الاجتماعي، بل

(46) - Benjamin Constant : Cité par G.Burdeau, le libéralisme, p. 159.

(47) -François Bouchard : Introduction, In J.J Rousseau, du contrat social, p. 19.

كنتيجة للطبيعة الإنسانية كحرية، ولا يمكن إطلاقاً، الإخلال بهذا المبدأ لصالح المصلحة العامة أو مستلزمات السلطة العمومية. إذ أن سلطة المجتمع، أو السلطة التشريعية، كما يقول لوك⁽⁴⁸⁾، لا يحق في كل الأحوال، أن نفترض امتدادها، ونفوذها متجاوزاً للخير المشترك أو المصلحة العامة. لأن هذه الأخيرة قائمة أساساً على مصلحة الأفراد.

إن مسألة الشرعية والمشروعية، أو بعبارة أخرى، مسألة العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني، تحيلنا، في هذا المستوى من التحليل، إلى مفهوم يعتبر من ثوابت الثقافة السياسية الليبرالية. وهو مبدأ فصل السلطات. تقول المادة السادسة عشرة، في الإعلان الفرنسي لحقوق الدولة والمواطن (1789) ما يلي: "كل مجتمع لا تكون فيه ضمانات الحقوق مؤمنة، ولا فصل السلطات محدد، هو مجتمع لا دستور له إطلاقاً"⁽⁴⁹⁾.

هذه الصيغة التقريرية لهذا النص الحقوقي المرجعي، صيغة واضحة. فهي تقرر أن عدم ضمان الحريات والحقوق، علاوة على عدم تحديد دقيق لمجالات تدخل السلطات المختلفة، يؤدي حتماً إلى عدم وجود دستور. بمعنى أن هذا النص يفترض وجود مجتمعات يوجد فيها نص دستوري، دون أن يراعي هذا الأخير شرطي ضمان الحقوق وفصل السلطات.

إن مجتمعا لا يضمن هذين الشرطين الضروريين، هو مجتمع ليس فيه مؤسسات سياسية واجتماعية واقتصادية حقيقية، لأن عدم ضمان الحقوق يعني أن هناك دائماً إمكانية لخرق القانون، وعدم فصل السلطات، يعني توزيعاً غير عادل وغير عقلاني لمجالات تدخلها، مما قد يحدث اختلالات في وظائف المؤسسات، وبالتالي اختلالاً في وظائف وأدوار الدولة، وتضرراً جسيماً للمجتمع في آن واحد.

إن النتيجة الحاسمة التي يمكن استخراجها من هذا النص هي أن عدم احترام مجتمع معين لمبدأ فصل السلطات، يعتبر إحدى السمات البارزة على عدم توفره على دستور يمارس سيادته بشكل كامل وفعال. وبالتالي، فهذا يعني أن هذا المجتمع ليس مجتمعا ليبرالياً حقيقياً، كما أن الدولة في هذه الحالة ليست بدورها ليبرالية، بالمعنى الدقيق للكلمة.

(48) - John Locke : Deux traités, op cit, p. 207.

(49) - وثيقة الإعلان الفرنسي (1789) م.س، ص 127 (التشديد مني).

وظيفة الدستور هي حماية المجتمع من التعسف والاستبداد وحماية مصالح الدولة في نفس الوقت. إنه الضامن للتوازنات المختلفة بين المجتمع والدولة. وهذا ما يفسر لنا لماذا كانت فكرة حصول ألمانيا على دستور حقيقي، تمارس غواية كبيرة على الفلسفة السياسية وفلسفة التاريخ الهيجلية. لأن هيجل كان واعيا تماما أنها إحدى شروط التحرر التاريخي وتأسيس المجتمع الحديث، وبالتالي الخروج من دائرة التأخر والانحطاط.

إن مبدأ فصل السلطات، مبدأ جوهرى في الثقافة السياسية الليبرالية. وأهميته تعود إلى ارتكازه على تصور يرى أن الدولة الليبرالية ليست صاحبة الامتياز في سن القوانين والمشاريع، لأن القوى الاجتماعية، من حيث تمتلك روح المبادرة في سن القوانين أو المشاركة في إخراجها إلى حيز الوجود، تقتسم هذا الحق مع الدولة. وبالتالي يتحقق آنئذ، ذلك التوازن الضروري بين الطرفين، ويتحقق على أرض الواقع توزيع عقلاى وعادل لمجالات تدخل السلطة بكل أشكالها، ويحصل مفهوم القانون على روحه. وهذا ما كان بالضبط، المسعى الاستراتيجى لتحليلات مونتيسكيو العميقة والفذة.

على سبيل الختم

من الواضح في تقديرنا الشخصى، أن الليبرالية كفكرة أو كروية كونية للعالم تختزن في وعائها الابستيمولوجى كل القضايا الفكرية التي ساهم في صقلها وانضاجها عصر كامل يسمى بالحدثة. ونظرا لهذا التكامل الاستراتيجى بين عصرين متوازنين، يستحيل أن نفصل اليوم باراديغم الليبرالية عن كل الباراديغمات التي تحققت في زمن الحدثة، بغض النظر عن توجهاتها الايديولوجية والسياسية والاعتقادية. على الأقل، لسبب قوى، هو أن خلق وصناعة الليبرالية ساهمت فيه ثورات ومعارك طاحنة دارت رحاها في الأزمنة الحديثة على نطاق واسع، وقادها أبطال تاريخيون، ليسوا بالضرورة ليبراليين. ومما لاشك فيه أن المؤرخ الفرنسى المتخصص في الفكر الشيوعى جون الينستان، كان دقيق التقدير، حين اعتبر أن الاشتراكية ليست في نهاية المطاف، سوى ليبرالية أضفنا إليها فكرة الديمقراطية الاجتماعية...إلخ.

-Bibliographie selective

- Aron Reymond : Essai sur les libertés, éd hachette, Paris 1998
- Biddis Michael : Histoire de la pensée européenne 6 – l'Ere des masses. Trad. de l'anglais, G.Carasso et M.Sinux, éd Seuil, Paris 1980
- Burdeau Georges : Le libéralisme, Seuil, Paris, 1979

- Burdeau Georges : La démocratie, éd Seuil, Paris 1956
- Elleinstein Jean, *Histoire du communisme (1917-1945)*, Paris, Édition Janninck, 1980
- Girvetz, HarryK. *The Evolution of Liberalism*. New York: Collier, 1963.
- Goyard Fabre Simone : Philosophie politique XVI^e – XX^e siècle (Modernité et humanisme) P.U.F, Paris 1987
- Gray, John. *Liberalism*. 2nd ed. Minneapolis: University of Minnesota Press, 1995.
- Hobhouse, L. T. *"Liberalism" and Other Writings*. Edited by James Meadowcroft. Cambridge, U.K.: Cambridge University Press, 1994.
- Locke, John. "A Letter concerning Toleration." 1689. Reprint, in *John Locke: "A Letter concerning Toleration," in Focus*, edited by John Horton and Susan Mendus. London: Routledge, 1991.
- Locke John : Deux traités du gouvernement, trad., Gilson, Ed Vrin, Paris 1997
- Menouni Abdellatif : Histoire des idées politiques, (T.1), les éditions maghrébines, Casablanca 1985
- Montesquieu (ch. Louis de secondât), de l'esprit des Lois (2 Tomes) (T.1) éd Flammarion, Paris 1979
- Moreau Pierre François : Les racines du libéralisme : Une anthologie, Seuil, Paris 1978
- John Rawls, *A Theory of Justice*, Cambridge, MA: Harvard Press, 1971.
- John Rawls, *Political Liberalism*, New York, NY: Columbia University Press, 1993; Expanded Edition, Columbia university Press 2005.
- Rousseau Jean Jaques : Du contrat social, présentation, F. Bouchard, éditions Egloff, Paris 1946
- Touchard Jean : Histoire des idées politiques. 2 – du XVII^e siècle, à nos jours P.U.F, 8^{ème} édition, Paris 1981.
- Touraine Alain: Qu'est-ce que la démocratie ?, Fayard, Paris 1994

مراجع

- Stanford encyclopedia of philosophy , Liberalism, *First published Thu Nov 28, 1996; substantive revision Mon Jan 22, 2018*

مراجع عربية

- العروي، عبد الله، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، 1993
- مفهوم الدولة، ط 5، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء 1993

-أومليل، علي، "الفترة والحالة الطبيعية أو إعادة النظر في نظام المجتمع"، في الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، المركز الثقافي العربي، ط 1، 1985

-حنفي، حسن، في الفكر الغربي المعاصر، دار التنوير بيروت 1982
-شوفالييه، جون جاك، تاريخ الفكر السياسي-من المدينة الدولة الى الدولة القومية، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للدراسات، الطبعة الثانية، بيروت، 1993.
-ظريف، محمد، النسق السياسي المغربي المعاصر (مقاربة سوسولوجية- سياسية)، دار إفريقيا الشرق ، الرباط 1991

-وثائق

-وثيقة الإعلان الفرنسي لحقوق الدولة والمواطن (1789) في "مجموعة النصوص القانونية المتعلقة بالحريات العامة وحقوق الإنسان، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، الطبعة الأولى، 1999.